المجلة العربية للعلوم الانسانية ـ العدد الثاني ـ المجلد الاول ص ص(١٥٤ ـ ١٧٣)

الأوضاع الداخلية في روسيا وأثرها على مسار سياستها الخارجية (١٩٠٥ ـ ١٩٠٧)

أمين عبد الله محمود
قسم التاريخ الجامعة الأردنية

ملخص

تتناول الدراسة في مستهلها تحليل العوامل الرئيسية الت دأبت على التحكم في مسار السياسة الخارجية لروسيا القيصرية حتى قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧. فبالاضافة الى العامل الجيوبوليتيكي والعامل السلافي ونظرية روما الثالثة تتجه الدراسة في تحليلها الى تبيان أثر الأحداث الداخلية وظهور التنظيمات السياسية في ممارسة ضغوط متواصلة على الحكومة الروسية للتوجه في سياستها الخارجية ضمن مسارات معينة. وتحاول الدراسة التركيز على كشف مدى التأثير الذي أحدثته ثورة عام ١٩٠٥ وما رافقها من أحداث داخلية على مسار سياسة روسيا القيصرية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧.

وتبين الدراسة أهم المناطق التي كانت روسيا القيصرية تسعى جاهدة للسيطرة عليها ومد نفوذها اليها. وتتحدد هذه المناطق في البقاع الممتدة على شواطيء المحيط الهادي وبحر قزوين والبحر الأسود وبحر البلطيق وتسهب الدراسة في استعراض نوعية الأساليب التي اتبعتها روسيا في محاولاتها الجاهة لمد نفوذها على المناطق الآنفة الذكر وتبين ايضا بالاضافة الى دوافع سلوكها الخارجي التي تضمنتها العوامل التي ورد ذكرها في مطلع هذا الملخص دوافع أخرى يتصدرها العامل

الاقتصادي الذي يتضمن امكانية تدفق في الثروات المادية على روسيا من وراء توسعها ومد نفوذها على المناطق المجاورة.

وتنتهي الدراسة في استعراضها الى نهاية عام ١٩٠٧ حينما أصبحت روسيا مرتبطة بمعاهدتين مع كل من فرنسا وانجلترا دفعتاها في النهاية الى الاشتراك في الحرب العالمية الأولى الى جانب حليفتها ضد ألمانيا. ولعلّ تزايد حدة الاضطرابات الداخلية في روسيا ورغبتها في المحافظة على مكاسبها الاستعمارية هو الذي دفعها شيئاً فشيئاً الى الوصول الى هذه المرحلة وخوض غمار الحرب.

يلاحظ لدى استعراض مسار السياسة الخارجية لروسيا القيصرية منذ بداية عهد بطرس الأكبر في أواخر القرن السابع عشر حتى قيام ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ أن هنالك عوامل رئيسية كانت تتحكم في مسار هذه السياسة. ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

١ ـ العامل الجيوبوليتيكي:

وهو سعي روسيا المستمر للسيطرة على ما يسمى «بالمياه الدفيئة»، وذلك بهدف ايجاد منافذ بحرية لها تصلح للملاحة وتسهل عليها مهمة الاتصال بمختلف أرجاء العالم. ومن أجل تأمين هذه المنافذ كان لا بد لها من إخضاع المناطق المحيطة بها إلى سيطرتها المباشرة. وتشمل هذه المناطق تلك التي تقع على بحر البلطيق والبحر الأسود وبحر قزوين والمحيط الهادي. وقد أدت هذه المحاولات التوسعية بروسيا إلى خوض غمار حروب متلاحقة مع الدول المجاورة لهذه المناطق أو تلك التي كان لها مصالح فيها. ومن بين تلك الدول كانت الدول العثمانية والسويد وايران واليابان. (Florinsky, 1947, 826 - 77).

٢ ـ العامل السلافي:

وهو محاولة روسيا السيطرة على جميع الشعوب السلافية بحكم كونها تنتمي بجزء من شعبها إلى هذا الجنس. وقد بررت روسيا هذه المحاولة بالرغبة في توحيد هذه الشعوب وإقامة امبراطورية سلافية تستطيع حماية الحضارة الأوروبية من أي خطر

يفد إليها من الشعوب الشرقية. وبالطبع فالمقصود هنا العثمانيون والعرب بشكل خاص. ويوجد الجزء الأعظم من الشعوب السلافية في الجزء الأوروبي من روسيا وفي البلقان وبولندا (Petrovich, 1956).

٣ ـ نظرية روما الثالثة:

المقصود بهذه النظرية أن مركز المسيحية كان في روما، ولدى انقسام الكنيسة المسيحية عام ١٠٥٤ إلى شرقية وغربية، تبع الروس المذهب الشرقي الأرثوذكسي واعتبروا القسطنطينية مركز المسيحية ووريثة روما الأولى واطلقوا عليها لقب روما الثانية[١]. وفي أعقاب سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ كان لا بد للروس من ايجاد روما ثالثة جديدة فكان اختيارهم لموسكو. وقد ازدهرت هذه النظرية منذ أيام بطرس الأكبر، واستغلت فيما بعد لتبرير مطالبة الروس المستمرة بحق حماية المسيحيين الأرثوذوكس في العالم بشكل عام وفي الدولة العثمانية بكشل خاص. وقد تمكنت روسيا زمن القيصرة كاترين الثانية من انتزاع هذا الحق من العثمانيين بمقتضى معاهدة كجق قينارجة عام ١٧٧٤[٢]

واضافة إلى هذه العوامل فإن روسيا بدأت تشهد منذ مطلع القرن العشرين عاملاً آخر كان له الأثر على مسار سياستها الخارجية. ويمكن تحديد هذا العامل بالأحداث الداخلية وظهور التنظيمات السياسية التي بدأت تمارس ضغوطاً متواصلة على الحكومة للتوجه في سياستها الخارجية ضمن مسارات معينة. وقد بلغ هذا العامل ذروته عام ١٩٠٥ حين تفجرت الأوضاع في روسيا على شكل ثورة شعبية واسعة[٣]. وكان لهذه الثورة تأثير قوي ومباشر على مسار السياسة الخارجية الروسية. وستحاول هذه الدراسة كشف مدى التأثير الذي أحدثته ثورة عام ١٩٠٥ وما رافقها من أحداث داخلية على مسار هذه السياسة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ دون التقليل بطبيعة الحال من شأن العوامل الأخرى التي مرّ ذكرها فيما تقدم.

مناطق النفوذ الروسي عام ١٩٠٥:

من السمات الواضحة لسياسة التوسع الروسي الخارجي في مطلع القرن العشرين أنها كانت تستمد الكثير من مقوماتها من الروح القومية المحافظة التي أخذت تتبناها الأوساط الحاكمة في روسيا خلال تلك الفترة (Thaden, 1946; 1961).

فالحس **القومي** ـ بمفهومه الغربي البرجوازي آنذاك ـ كان أحد القوى المحركة في دفع روسيا إلى انتهاج سياسة توسعية نشطة خاصة في المناطق الآسيوية المجاورة لها وقد دفعها ذلك في نفس الوقت إلى بناء قوة روسية على غرار القوى الأوروبية العظمى في مجالات التصنيع والمواصلات والإعداد العسكري. أما الصفة المحافظة للروح القومية فكانت تعني صون البناء الأوتوقراطي للنظام الروسي. وبتعبير آخر المحافظة على وحدة الشعب الروسي وضمان ولائه التام لحكم القيصر المطلق. وأية إصلاحات تحديثية في النظام الروسي كانت منحصرة في بعض الانفتاح الاقتصادي على الدول الأوروبية الكبرى إلى الحد الذي كانت تقتضيه مصلحة النظام وبحيث لا تحمل في طياتها أية بذور في مجال الإصلاح السياسي (Abramsky, 1974: 101).

كانت روسيا خلال القرنين الماضيين تحاول جاهدة إيجاد مواطىء قدم لها على بعض المواقع البحرية وخاصة على المحيط الهادي وبحر قزوين والبحر الأسود وبحر البلطيق. غير أنها منذ بداية القرن الحالي أخذت تحاول مد نفوذها والسيطرة على الدول المجاورة لهذه المواقع البحرية التي كانت في حالة ضعف وإنهاك شديدين. ولم تلجأ روسيا خلال هذه الفترة إلى العمل المسلح في سبيل تحقيق أطماعها التوسعية خوفاً من مغبة التورط في حروب مع الدول الكبرى التي كان لها مصالح استعمارية في هذه المناطق. وفضلت التركيز على التغلغل الاقتصادي بأسلوب يتسم بمنتهى الحذر والحرص؛ وتحين الفرص المناسبة فيما بعد للتوصل إلى اتفاق مع منافساتها من الدول الكبرى المنافسة ليتسنى لها تحويل هذا النفوذ الاقتصادي في تلك المناطق إلى سيطرة عليها. لقد سبق لروسيا خلال القرن التاسع عشر أن حققت سياستها هذه بعض النجاح في منطقة البلقان ورأت أن بالإمكان الاستفادة من هذه التجربة في سياستها تجاه الدول الآسيوية (Sumner, 1942: 172).

ويمكن تفسير التركيز الروسي في هذه الفترة على السيطرة على الدول الآسيوية المجاورة برغبة روسيا ليس فقط في الوصول إلى المياه الدفيئة أو تأمين أسواق استهلاكية ومصادر أولية وإنما أيضاً التوصل إلى بناء إمبراطورية عظمى. وكان واضحاً أن المجال الطبيعي الذي يسمح ببناء هذه الإمبراطورية هو المجال الآسيوي وليس بالطبع المجال الأوروبي. وقد تصورت روسيا أن بإمكانها السيطرة على أجزاء كثيرة من آسيا بسهولة تامة في حين أنه كان من الصعب عليها التوسع غرباً على حساب

الأراضي والممتلكات الأوروبية. وكانت القارة الآسيوية تعتبر بمقاييس الغرب قارة متخلفة. شعوبها بأمس الحاجة إلى «رسل» الحضارة الغربية كي يقوموا بنشر مفاهيم وقيم هذه الحضارة فيها (Dallin, 1949 و89, Sumner, 1942: 154) ومجرد دراسة عابرة لتاريخ القارة الحديث يوضح أن شعوب هذه المنطقة لم تجن شيئاً من الوجود الغربي سوى المزيد من التمزق والاستغلال الذي ما زالت تعاني من مخلفاته حتى الآن.

نجحت روسيا في الشرق الأقصى بمد نفوذها على شمالي الصين وذلك في أعقاب سيطرتها على الموارد الاقتصادية والتجارية لمنشوريا. وقد تمكنت من الحصول على امتياز إنشاء سكة الحديد الصينية الشرقية من تشيتا حتى ڤلاديڤستوك عبر الأراضي الصينية. وتولت الإشراف على خطوط السكك الحديدية الرئيسية الأخرى في المنطقة مما سهل لها عملية السيطرة على الكثير من المراكز التجارية الهامة كبورت آرثر Port Arthur وهاربن Harbin. وأصبحت بورت آرثر القاعدة البحرية التابعة لروسيا في المحيط الهادي. ومن إنجازات روسيا الهامة في هذه المنطقة اقامة البنك الصيني الروسي الذي كان يتولى الإشراف على الاستثمارات الروسية وتمويلها[٤].

غير أن مفاجأة لم تكن متوقعة واجهت روسيا من جانب اليابان التي أبدت معارضتها الشديدة للتغلغل الروسي في منطقة الشرق الأقصى واعتبرته تهديداً مباشراً لمصالحها «الحيوية» في المنطقة. وقد أبدى المسؤولون في وزارة الخارجية الروسية استعداداً للتفاهم مع اليابان وعرضوا تقديم تنازلات لها مقابل تجنب الحرب لا سيما وأنه أصبح واضحاً أن كلاً من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تقفان إلى جانب اليابان. ولكن القيصر الروسي رفض الموافقة على تقديم أية تنازلات لليابان مستجيباً بذلك لمشورة كبار قادته العسكريين وساهم بالتالي في تأزيم العلاقات مع اليابان بدون تروٍ ظناً منه أن دحرها أمر سهل لا يتطلب أية مشقة. واشتعلت الحرب الروسية اليابانية في يناير عام ١٩٠٤ وظلت مشتعلة حتى سبتمبر عام ١٩٠٥[٥].

دفع الشعب الروسي ثمناً غالياً لهذه الحرب. فقد بلغ عدد الضحايا حوالي ٢٧٠ ألف قتيل وجريح اضافة إلى النفقات الهائلة التي استنزفها المجهود الحربي. كما أسهمت الهزائم التي منيَ بها الجيش الروسي في حربه مع اليابان إلى اتساع الحركة

الثورية في البلاد وشيوع حالة شديدة من الفوضى وعدم الاستقرار مما أدى بالنظام القيصري في النهاية إلى البحث في إمكانية عقد تحالف مع دولة أو مجموعة من الدول الكبرى تكفل له الدعم المادي اللازم لمواجهة الثورة والدعم العسكري لحماية مكاسب روسيا الاستعمارية خاصة في القارة الآسيوية.

أما بالنسبة لإيران فقد اتبع الروس سياسة التغلغل التدريجي في الجزء الشمالي من البلاد[٦]. وحرصاً منهم على كسب ثقة الشاه قاموا بمنحه قرضاً بقيمة ثلاثة ملايين جنيه استرليني، وأقاموا بنكاً روسيا في طهران لأغراض استثمارية تتقاسم ريعها الحكومة الروسية والشاه. ولحماية مصالحهم قاموا بإنشاء قوات عسكرية موالية لهم من بين القوزق الإيرانيين تحت إمرة ضباط روس، مدعين أن الهدف من إنشائها هو توفير الحماية للشاه ونظام حكمه. وقد أدى تزايد النفوذ الروسي في شمالي إيران إلى تخوف انجلترا من الأهداف الكامنة وراءه خاصة وأن إيران كانت تتمتع بموقع استراتيجي هام بإمكانه تهديد مناطق النفوذ البريطاني في الهند وأفغانستان والخليج العربي[٧]. ومما زاد من شكوك بريطانيا تجاه النوايا إعلان سيرجي وت Sergei Witte وزير مالية روسيا ثم رئيس وزرائها «أن الجزء الشمالي من فارس سيصبح في المستقبل القريب إما جزءاً من الإمبراطورية الروسية أو على الأقل محمية روسية»[٨]. وكانت هنالك أصوات بين العسكريين والمسؤولين الروس في مناطق الحدود مع أواسط آسيا تطالب بتجاوز الجزء الشمالي من إيران جنوباً لاحتواء جميع أنحاء إيران كمنطقة نفوذ روسية والوصول بهذا النفوذ من ثم إلى الخليج العربي (Kazemzadeh, 1968; Terenzio, 1947: 81). وقد وصلت هذه الأنباء على ما يبدو إلى مسامع إنجلترا متضمنة معلومات بأن روسيا تسعى جدياً للحصول على ميناء بندر عباس وبوشهر وجزر قشم وهنجام ولارك وهرمز وأن مخطط روسيا يقوم على ربط هذا الميناء أو الموانىء بخط حديدي يمتد من طهران إلى بوشهر عن طريق أصفهان وشيراز، مما انعكست آثاره في صحف وتصريحات كبار المسؤولين فيهم (الخصوصي، ١٩٧٩: ١٥).

غير أن اندلاع الحرب الروسية اليابانية اضطر روسيا إلى تجميد نشاطاتها مؤقتاً في منطقة إيران خاصة وأنها اضطرت إلى سحب نسبة كبيرة من جيشها المرابط هناك للاستعانة به في الحرب. ومما زاد الأمور سوءاً قيام ثورة شعبية في روسيا عام

١٩٠٥ **كان لها أكبر الأثر** على شل حركة التوسع الروسي الخارجي في هذه المنطقة.

وقد انعكست آثار الحرب الروسية اليابانية وثورة عام ١٩٠٥ على مناطق النشاط الروسي التوسعية الأخرى لا سيما منطقة البحر الأسود ومنطقة البلطيق. بالنسبة لمنطقة البحر الأسود فإن روسيا لم تتخل عن أطماعها في احتلال آسيا الصغرى بما فيها القسطنطينية والتحكم في البحر الأسود والمضايق ثم الانتقال بعد ذلك لمد نفوذها صوب منطقة البحر الأبيض المتوسط (Seton-Watson, 1967: 706-7). وكانت روسيا تعمل خلال هذه الفترة جاهدة للتخلص من القيود التي حدّت من مطامعها في هذه المنطقة نتيجة معاهدة باريس عام ١٨٥٦[٩] ومؤتمر برلين ١٩٧٨[١٠]. غير أن الأزمات التي أخذت روسيا تعاني من جرائها نتيجة الحرب الخارجية والثورة الداخلية وقفت حائلاً بينها وبين تحقيق أية أطماع توسعية في هذه المنطقة.

كما أن مناطق حدودها الغربية الواقعة قرب البلطيق أخذت تعاني نقصاً خطيراً في القوتين العسكرية والبحرية نتيجة انسحاب جزء كبير من هاتين القوتين إلى الجبهة الشرقية في الشرق الأقصى. ولم ينتج عن هذا توقف التوسع الروسي في المناطق الغربية فحسب بل وأصبح ما تملكه روسيا في هذه المناطق من مواقع هامة عرضة للتهديد من أية قوة أوروبية لها مطامع في هذا الاتجاه (Bolsover, 1956: 325).

وهكذا فقد بات من الضروري أن تعيد روسيا النظر في سياستها الخارجية بما يكفل لها تأمين استقرارها الداخلي وحماية مكاسبها الخارجية.

* * *

شهدت روسيا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٠٥ - ١٩٠٧ محاولات متواصلة للخروج من المأزق الخطير الذي سببته لها هزائمها على يد اليابان وتزايد حدّة الاضطرابات الداخلية والمقاومة الشعبية. وقد أدركت روسيا أن لا بد لها من التحالف مع الدول الأوروبية الكبرى للاستعانة بها في إخماد نيران الثورة الداخلية وكسب دعمها وتأييدها في محاولاتها التوسعية.

العلاقات الروسية الألمانية:

كان لألمانيا في ذلك الوقت أطماع توسعية مما أدى إلى وقوع تناقضات حادة بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى وخاصة انجلترا وفرنسا. وقد استطاعت ألمانيا إدراك طبيعة الظروف القاسية التي كانت تمر بها روسيا آنذاك، فقام قيصرها ولهلم الثاني بتوجيه الدعوة إلى الحكومة الروسية للنظر في إمكانية قيام تحالف روسي ألماني. جاءت الدعوة الأولى في أكتوبر عام ١٩٠٤[١١] في أعقاب حادثة دوجر المشهورة[١٢] Dogger Bank Incident التي كادت تؤدي إلى اندلاع نيران الحرب بين انجلترا وروسيا. وكان الهدف الذي تسعى إليه ألمانيا من وراء هذا التحالف اتخاذه نواة لتحالف قاري يضم جميع الدول الأوروبية للوقوف ضد انجلترا. غير أن فرنسا العدوة التقليدية لألمانيا اتخذت موقفاً معارضاً لمشروع هذا التحالف، ووجهت تهديداً إلى روسيا بوقف جميع مساعداتها الاقتصادية عنها إذا ما انضمت إلى جانب ألمانيا. ويبدو أن فرنسا شريكة بريطانيا في الوفاق الودي[١٣] المنعقد بينهُما عام ١٩٠٤، استطاعت إقناعها باتباع سياسة متساهلة مع روسيا بخصوص حادثة دوجر، واعتبارها مجرد خطأ لم يكن موجهاً ضد المصالح البريطانية. إزاء هذا كله تجاهلت روسيا دعوة ألمانيا الأولى وفضلت المحافظة على علاقاتها الوثيقة مع فرنسا أملاً في أن تتحسن من خلال ذلك علاقاتها مع بريطانيا حليفة فرنسا.

غير أن ألمانيا أعادت الكرة عام ١٩٠٥ بدعوة روسيا إلى التحالف معها للوقوف في وجه إنجلترا التي قامت في ذلك العام بتجديد تحالفها مع اليابان مما أدى إلى تخوف الحكومة الروسية من النتائج المترتبة على ذلك خاصة وأنها ما زالت في حالة حرب مع اليابان. وقد أبدى القيصر الروسي رغبة في عقد مثل هذا التحالف لعدة اعتبارات. فإضافة الى امكانية المساعدة الألمانية لروسيا في حالة حدوث حرب بينها وبين إنجلترا فإن القيصر رأى بالإمكان الاستعانة أيضاً بالقوات الألمانية لإخماد الحركة الثورية التي بدأت تتزايد حدّتها في روسيا خاصة وأن أعداداً كبيرة من الجنود تمردت وانضمت الى صفوف الثوار (Rogger, 1964: 78). وقد كانت السياسة الالمانية نفسها في هذه الفترة تدعو إلى الوقوف في وجه الحركات الثورية الداخلية التي تهدف إلى تغيير أنظمة الحكم المطلق السائدة في بعض الدول الأوروبية. كما كان من ضمن هذه الاعتبارات النقص الشديد في القوة العسكرية والبحرية الروسية على الحدود

الغربية نتيجة أحداث الجبهة الشرقية. لذلك بدت ألمانيا الحليف الطبيعي والقوي لروسيا في هذه المرحلة لمساعدتها في تأمين الحدود الغربية من أي خطر يهددها، وتضمن في نفس الوقت عدم المنافسة الألمانية في منطقة الشرق الأدنى. وإنه لمن المحتمل جداً أن تكون روسيا قد فكرت في الحصول على مناطق نفوذ اقتصادية في منطقة البحر الأسود وذلك من خلال تحالفها مع ألمانيا التي كانت تربطها علاقات وثيقة مع الدولة العثمانية خلال هذه الفترة[١٤]. وإضافة إلى جميع هذه الاعتبارات السابقة فإن ألمانيا كانت المستورد الأكبر للقمح الروسي ولذلك كان يهم روسيا ضمان السوق الألماني لما له من أهمية كبرى على الاقتصاد الروسي[١٥].

إزاء هذا كله وافق القيصر الروسي على عقد معاهدة تحالف مع ألمانيا دعيت بمعاهدة بجوركو Bjorko[١٦] في نهاية تموز عام ١٩٠٥ تم بموجبها الاتفاق على تدخل كل دولة من الدولتين المتحالفتين إلى جانب الدولة الأخرى في حالة تعرضها إلى هجوم مسلح من طرف دولة ثالثة، أو في حالة وقوع أحداث داخلية تهدد أمن واستقرار الدولة. ولم تمض أسابيع قليلة حتى تسربت أنباء المعاهدة إلى مسامع المعارضة الروسية في الداخل وإلى الأوساط الحاكمة في الدول الأوروبية الأخرى وخاصة في فرنسا. فبدأ النظام الروسي يتعرض لضغوط داخلية وخارجية شديدة بغية الابتعاد عن ألمانيا. فبالنسبة للمعارضة الروسية كانت ألمانيا تعتبر نصيرة للحكم الأوتوقراطي المطلق وأن وقوفها إلى جانب الحكومة الروسية كان يعني مزيداً من البطش والتنكيل بأفراد المعارضة. ولم تقتصر المعارضة الروسية على الأحزاب الاشتراكية[١٧] وإنما تجاوزتها لتشمل الليبراليين أعضاء الحزب الديمقراطي الدستوري المعروفين بالكاديت Cadet[١٨]. أما فرنسا فإضافة إلى التهديدات الاقتصادية التي استعملتها في المرة السابقة فإنها وجهت تحذيراً إلى روسيا بأنها ستكف يدها عن مساعدتها في الوصول إلى صلح مع اليابان وذلك إذا ما خرجت معاهدتها مع ألمانيا إلى حيز التنفيذ.

وقد اضطر القيصر الروسي في النهاية تحت تأثير هذه الضغوط الداخلية والخارجية أن يعيد النظر في المعاهدة ويتصل بقيصر ألمانيا طالباً منه إعادة المفاوضات من جديد لدراسة إمكانية عقد معاهدة ثلاثية بين روسيا وألمانيا وفرنسا. ولكن قيصر ألمانيا رفض الطلب الروسي وبقيت القضية معلقة بين الطرفين دون

الوصول إلى نتيجة حاسمة حول هذا الموضوع.

العلاقات الروسية الفرنسية:

كان من نتيجة تعليق المعاهدة الروسية الألمانية مسارعة فرنسا إلى توثيق صلاتها مع روسيا[١٩]. فقد استطاعت بالتعاون مع إنجلترا والولايات المتحدة الضغط على اليابان حيث تم التوصل في أيلول عام ١٩٠٥ إلى عقد صلح بورتسموث[٢٠] Portsmouth بينها وبين روسيا. ونتيجة لهذا الموقف الفرنسي الإنجليزي الأمريكي أمكن الخروج بشروط غير مهينة بالنسبة لروسيا. وبمقتضى هذه المعاهدة اعترفت روسيا بنفوذ اليابان في كوريا وشبه جزيرة لياودون والقسم الجنوبي من ساخلين واحتفظت روسيا بمواقعها الأخرى في الشرق الأقصى.

وقد استجابت فرنسا للطلب الروسي المتعلق بمزيد من القروض المالية. فإضافة إلى القروض الفرنسية المباشرة ساهمت فرنسا مساهمة رئيسية في إقناع عدد من الدول الكبرى وخاصة إنجلترا بتقديم قرض دولي إلى روسيا يهيء لها سبل مواجهة أوضاعها الاقتصادية المتدهورة[٢١]. والجدير بالذكر أن ألمانيا رفضت المساهمة في هذا القرض احتجاجاً على عدم تنفيذ روسيا اتفاقية بجوركو وتخليها عن سياستها الداخلية «الحازمة» وتبنيها سياسة تتصف «بالليبرالية» تمثلت في ميثاق أكتوبر[٢٢].

غير أن فرنسا لم تبدأ بتنفيذ التزاماتها المالية لروسيا إلا في نيسان عام ١٩٠٦. أي بعد انتهاء مؤتمر الجزيرة الذي عقد في الفترة ما بين شهري كانون الثاني وآذار من نفس العام وذلك لتسوية الخلافات الفرنسية الألمانية حول السيطرة على المغرب[٢٣]. ولم تكن روسيا على ما يبدو في موقف يسمح لها بالخيار فاتخذت جانب انجلترا وفرنسا وأيدت الأطماع الفرنسية في المغرب. وفور انتهاء المؤتمر تسلمت روسيا القرض الدولي الذي بلغت فيه حصة فرنسا مبلغ مليارين وربع المليار من الفرنكات الفرنسية[٢٤]. أما ألمانيا فإنها أعلنت وقف تعاملها الاقتصادي والمالي مع روسيا معتبرة إياها دولة «غير صديقة». وهكذا يلاحظ مدى الأثر الذي أحدثته احتياجات روسيا المالية في توجيه سياستها الخارجية. فلو أبدت ألمانيا استعداداً لتمويل احتياجات روسيا المالية بالشكل الذي قدمته فرنسا لكان من الممكن أن يحدث هذا تغييراً في موقف روسيا

الخارجي. وبالرغم من ذلك فقد حاولت روسيا جاهدة عدم الوصول إلى حد القطيعة في علاقاتها مع ألمانيا وأوضحت لها أن «الاهتمام الأساسي لروسيا في هذه المرحلة هو الحصول على التمويل من أي جهة كانت»[٢٥]. ولكن ألمانيا رفضت قبول هذه التبريرات واعتبرتها غير مقنعة.

استغل القيصر الروسي المساعدات الفرنسية والقرض الدولي لتقوية مؤسسته العسكرية كي يتمكن من سحق الثورة الداخلية والتراجع حتى عن بعض الإصلاحات الليبرالية التي قام بها قبل مدة قصيرة. وبالرغم من ذلك فإن فرنسا لم تحرك ساكناً للاحتجاج على أوجه إنفاق القروض المالية. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن مصلحة فرنسا في حصولها على حليف قوي عسكرياً إلى جانبها كان أكثر أهمية من طبيعة النظام الذي يعتنقه ذلك الحليف سواء أكان نظاماً أوتوقراطياً أم نظاماً ليبرالياً.

العلاقات الروسية الإنجليزية:

أدى التنافس البريطاني الروسي حول مناطق النفوذ في إيران وأواسط آسيا إلى الوصول بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة خطيرة من التوتر والتهديد بإعلان الحرب. فإضافة الى النفوذ البريطاني في المنطقة الشمالية من إيران قامت روسيا بمد خطوط سكك حديدية قرب الحدود الأفغانية مما أدى بحكومة الهند البريطانية إلى إنفاق مبالغ طائلة لتوفير وسائل الدفاع عن حدودها وحمايتها من أية نوايا روسية عدوانية. ومما زاد من قلق الإنجليز احتمال قيام الهنود بثورات داخلية فيما لو تفجر صراع مسلح وانشغلت القوات الإنجليزية بمحاربة الروس. وفي نفس الوقت ازداد تخوف الروس من نوايا الانجليز في أعقاب تجديد معاهدتهم مع اليابان في آب عام ١٩٠٥ [٢٦]. لقد أحسوا بأن الخطر يتهددهم فيما لو قرر الإنجليز إعلان الحرب عليهم خاصة وأن الحرب الروسية اليابانية ما زالت مشتعلة وانعكاساتها كانت تتزايد حدة على الأوضاع الداخلية الروسية. إزاء هذا كله أخذ البلدان يفكران جدياً في إيجاد وسائل عملية تكفل تجنب الاصطدام بينهما وتهيء المجال للتوصل إلى حلول سلمية للقضايا المتنازع عليها.

لقد لقيت فكرة التسوية مع بريطانيا ترحيباً من أوساط كثيرة في روسيا.

فبالنسبة لليبراليين الروس ـ الذين أصبحوا قوة سياسية منظمة في روسيا في أعقاب تأسيس حزب الكاديت الذي استأثر بعدد كبير من مقاعد الدوما الأول ـ كانوا يرون في النظام الإنجليزي الحاكم النظام النموذج لروسيا. وقد كان هؤلاء الليبراليون يمارسون ضغطاً شديداً على حكومتهم لإقامة علاقات وثيقة مع انجلترا ظناً منهم أن هذه هي خطوة أولى في سبيل الإصلاح السياسي الداخلي في روسيا. كانوا يتصورون أن انجلترا من خلال علاقتها الوثيقة مع روسيا ستمارس تأثيراً إيجابياً على الحكومة الروسية لإقناعها بإقامة حكم دستوري ديمقراطي في البلاد.

كما أن روسيا وجدت في التسوية مع انجلترا تأميناً لمناطق نفوذها في أواسط آسيا خاصة بعد نجاحها عن طريق فرنسا في تأمين حدودها الغربية في منطقة البلطيق.

وهكذا بدا من السهل عليها أن يتاح لها المجال للتفرغ لمعالجة مشاكلها الملحة سواء في الداخل أو في الخارج على الجبهة اليابانية. وحينما تزايدت حدة الحرب الروسية اليابانية في مطلع عام ١٩٠٦ أعلن اسفولسكي Isvolsky ، وزير خارجية روسيا ، أن باستطاعة انجلترا أكثر من أية دولة أخرى أن تمارس ضغطاً على اليابان لإقناعها بإنهاء الحرب وعقد صلح مع روسيا(٢٧).

غير أن القادة العسكريين وزعماء الأحزاب اليمينية في روسيا كانوا يرفضون فكرة التسوية مع انجلترا ويطالبون باتخاذ مواقف حازمة متشددة(٢٨). وكانوا يرون ضرورة تصعيد روسيا لحربها مع اليابان حتى تحقق انتصاراً عليها وتعيد بناء هيبتها على المسرح الدولي ، ومن ثم تتفرغ لسحق أية أصوات معارضة لها في الداخل (Abramsky, 1974: 111). ويلاحظ أن ألمانيا كانت تشجع هذا الموقف وتدعمه دعماً كاملاً.

لقد أبدى اسفولسكي استياءه من هذه الأوساط التي «لم تستفد شيئاً من التجارب الماضية» ولم تسمع ما قاله وت عام ١٩٠٥ : «إن روسيا تحتاج فترة عشرين إلى خمسة وعشرين عاماً تهتم فيها بشؤونها الداخلية وتحافظ على علاقات خارجية سلمية قبل أن تتمكن من خوض غمار حروب جديدة» (Abramsky, 1974: 111). وقد لخص اسفولسكي أسباب هذا الموقف بأن الأوضاع الداخلية المتدهورة في روسيا لم تعد تسمح باتباع سياسة حازمة في الشؤون

الخارجية، إضافة إلى أن وضع القوات المسلحة أصبح في حالة ضعف شديد. وقد اعترف اسفولسكي بأن «الجيش الروسي لم يعد بمقدوره القتال الحاسم لفترة طويلة قادمة. إضافة إلى أن روسيا لم تعد تملك المقدرة الاقتصادية على الدخول في صراع مع انجلترا أو اليابان» (Abramsky, 1974 : 112). وبالرغم من ذلك فإن جزءاً كبيراً من الجيش الروسي كان منهمكاً في إعادة الأمور إلى نصابها في الداخل ناهيك عن التخوف المستمر من قيام حركات انشقاق وتمرد في هذا الجيش. وقد أشار اسفولسكي إلى الشكوك القوية لدى الحكومة الروسية في قدرة الجيش على محافظته على الانضباط العسكري وولائه للسلطة خاصة بعد تمرد بوتيمكين[٢٩] Potemkin وأحداث سيباستيبول في صيف عام ١٩٠٥، إضافة إلى التمرد الكبير في كرونستادت[٣٠] Kronstadt والدور الذي كانت تقوم به سوفييتات الجنود في تنظيم نفسها في موسكو وبعض المدن الرئيسية الهامة من أجل تصعيد الثورة وإقامة نظام حكم شعبي يتولى القيادة فيه الشيوعيون[٣١].

ومن ناحية أخرى فإن مناطق الحدود المتوقع أن تكون مسرحاً للعمليات العسكرية فيما لو وقعت الحرب بين روسيا وانجلترا، قد تعرضت منذ أيام الحرب الروسية اليابانية إلى اضطرابات داخلية دموية، وبقيت هذه الاضطرابات مشتعلة حتى نهاية عام ١٩٠٦. فمنطقة القوقاز كانت في حالة اضطراب داخلي شديد. وقد تمردت أعداد كبيرة من الجنود الروس على قيادتها. لدرجة أن الجيش الروسي في هذه المنطقة أصبح تعداده عام ١٩٠٦ لا يتجاوز نصف تعداده في العام السابق. وقد انضمت أعداد كبيرة من السكان للجنود الثائرين احتجاجاً على سياسة «الترويس» التي كان يتبعها النظام الروسي تجاه جميع الشعوب الأخرى الخاضعة لسيطرته. ولم يمض وقت طويل حتى انتقلت عدوى هذه الثورات إلى المناطق المجاورة في إيران وتركيا، وأخذت الأصوات ترتفع في هذه المناطق مطالبة بالإصلاح السياسي والتخلص من السيطرة الأجنبية سواء أكانت روسية أم إنجليزية أم غيرها (Pierce, 1960: 257-8).

لم يؤد هذا الموقف المضطرب في إيران وتركيا إلى تخوف الروس فحسب وإنما تعدى ذلك ليشكل تهديداً مباشراً للنفوذ الإنجليزي في المنطقة. وسرعان ما تغير

الموقف الإنجليزي ليقف إلى جانب القوى المحافظة التي كانت تعمل من أجل سحق هذه الحركات الثورية. وهذا خير دليل على أن الحديث عن حرية الإنسان وحقوقه الطبيعية من جانب الدول الكبرى ما هو إلا ستار يحجب وراءه حقيقة أطماع ونوايا هذه الدول التي تهدف إلى استغلال هذا الإنسان واستعمار أرضه. كانت تشكو إنجلترا باستمرار من تعسف أسلوب روسيا في تعاملها مع الشعوب الخاضعة لها. غير أنها تخلت عن شكواها حينما أحست أن مصالحها باتت مهددة، ولذا فإنها رأت من الضروري الوقوف إلى جانب روسيا ليس فقط لإخماد ثورات المناطق المجاورة لها وإنما لإخماد الثورة الروسية نفسها.

ومما زاد من تصميم الدولتين على التوصل إلى تسوية بينهما التغلغل الألماني في منطقة الشرق الأدنى وخاصة بعد تسرب أنباء مشروع خط سكة حديد بغداد وإمكانية إنشاء فروع لها في الخليج وإيران، مما شكل تهديداً ألمانياً مباشر للمصالح الروسية والبريطانية في المنطقة(٣٢).

بدت مؤشرات التغيير في الموقف الإنجليزي واضحة حينما وافقت انجلترا على المشاركة في القرض الدولي للحكومة الروسية في ابريل عام ١٩٠٦. وقد فسرت بعض الأوساط هذه المشاركة بأنها رد ايجابي على الموقف الروسي المساند للكتلة البريطانية الفرنسية في موقفها المعادي لألمانيا في مؤتمر الجزيرة (Abramsky, 1974: 110). وتلا ذلك في يونيه من نفس العام فتح باب المفاوضات المباشرة بين روسيا وانجلترا واستمرت خمسة عشر شهراً تم التوصل في نهايتها إلى عقد اتفاق روسي انجليزي وذلك في نهاية أغسطس عام ١٩٠٧. بمقتضى هذا الاتفاق تم تحديد مناطق نفوذ الدولتين في ايران والتبت وأفغانستان. فبالنسبة لايران قسمت إلى منطقتي نفوذ حصلت روسيا بموجب الاتفاق على القسم الشمالي بما فيه طهران، وحصلت انجلترا على القسم الجنوبي بما فيه سستان والمناطق المطلة على الخليج. أما بالنسبة لافغانستان فكانت من نصيب انجلترا مقابل حصول روسيا على بعض الامتيازات التجارية ضمن المناطق الواقعة قرب الحدود الروسية. وكانت التبت أيضاً من نصيب انجلترا (Florinsky, 1947: 1286-8).

وهكذا فقد أصبحت روسيا في نهاية عام ١٩٠٧ مرتبطة بمعاهدتين مع كل من

فرنسا وانجلترا. وستتحول هاتان المعاهدتان خلال السنوات القليلة التالية إلى رابطة تحالف وثيقة. وستصبح روسيا في النهاية عضواً في التحالف الثلاثي الذي شاركتها فيه كل من فرنسا وانجلترا. وستدخل معهما الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا. ولعلّ تزايد حدّة الاضطرابات الداخلية في روسيا ورغبتها في المحافظة على مكاسبها الاستعمارية هو الذي دفعها شيئاً فشيئاً إلى الوصول الى هذه المرحلة وخوض غمار الحرب.

الهوامش

١) استعان الباحث في هذه النقطة بأوراق غير منشورة حول عدة موضوعات متعلقة بتاريخ روسيا القيصرية وضعها البروفسور Cyril Toumanof وهي موجودة بمكتبة جامعة جورجتاون بواشنطن، والبروفسور تومانوف ينتمي إلى فرسان القديس يوحنا، واشتغل بالتدريس في جامعة جورجتاون حتى تقاعد عام ١٩٧٠ وهو موجود حالياً بروما.

٢) وكان من ضمن بنود هذه الاتفاقية حصول روسيا على بعض المناطق على البحر الأسود كآزوف وشبه جزيرة القرم، وقد ضمنت روسيا بذلك حقها في ممارسة الملاحة البحرية في البحر الأسود ومضيقي الدردنيل والبوسفور.
- يمكن الرجوع إلى تفاصيل بنود الاتفاقية في (Hurewitz, 1950).

٣) لن يتعرض الباحث لثورة عام ١٩٠٥ الا بالقدر الذي يبيّن مدى تأثيرها على مجرى السياسة الخارجية الروسية. لدراسة الثورة نفسها يمكن الرجوع الى (Vernadsky, 1929).

٤) British Documents on the Origin of the War, 1898-1914, iv, No. 181 B: See also (White, 1964: 26-28)

٥) لدراسة مجرى الحرب الروسية اليابانية دراسة تفصيلية يمكن الرجوع إلى: (Charques, Yakhontoff, 1932-1958).

٦) لمزيد من الدراسة التفصيلية حول التغلغل الروسي في ايران، انظر: (Kazemzadeh, 1968).

٧) Grant Duff to Grey, 27 Feb. 1906, No. 53, F.O. 371/106.

٨) (Witte, 1922: 407 - 708) as quoted in (Abramsky 1974: 102).

٩) تم بموجب هذه المعاهدة تحييد البحر الأسود في أي صراع مسلح مقبل أو بعبارة أخرى فقد حرمت روسيا من تسيير سفن حربية فيه، كما خسرت روسيا قلاعها الواقعة على البحر

الأسود وفقدت مصب الدانوب والقسم الجنوبي من بيسا رابيا. هذا إضافة إلى تقويض سمعتها الدولية. لمزيد من التفاصيل انظر: (Seton - Watson, 1967: 329 - 330)

١٠) لقد وجهت معاهدة برلين ضربة كبيرة أخرى الى المصالح الروسية في البلقان فقد حرمت روسيا من ممارسة أي نفوذ في منطقة البلقان وكررت المعاهدة شروط معاهدة باريس بمنع السفن الروسية من دخول المضائق التركية والبحر الأسود. لمزيد من التفاصيل. انظر: (فيدوسوف، بدون تاريخ، ص٤٠٧).

١١) في نهاية أكتوبر عام ١٩٠٤ أبرق وهالم الثاني إلى القيصر الروسي ينبئه بأن الحكومة البريطانية تمارس ضغوطاً شديدة على ألمانيا لمنعها من تزويد السفن الروسية بما تحتاجه من وقود. وكان مما ورد في برقية وهالم الثاني: إذا ما أعلنت انجلترا الحرب على روسيا ورضخنا للضغط فإن مقدرة أسطولكم على الحركة ستتعرض للشلل التام نظراً لعدم توفر الوقود. ولذا فإن هذا الخطر يجب أن تواجهه ألمانيا وروسيا مجتمعتين». وقد جاء رد القيصر الروسي متضمناً رغبته بتوسيع فكرة التحالف الروسي الألماني لتشمل أيضاً فرنسا. مشيراً إلى أن هذه «هي الطريقة الوحيدة لجعل انجلترا تتخلى عن تهديداتها».

انظر: (Florinsky, 1947: 1284 - 86).

١٢) وملخص هذه الحادثة أنه في ليلة الحادي والعشرين من أكتوبر عام ١٩٠٤ فتحت السفن الروسية نيرانها على سفينتي صيد انجليزيتين ظناً منها أنهما طرادان يابانيان. وقع الحادث في بحر الشمال وأدى إلى سقوط ٣٠ قتيلاً وجريحاً من الأنجليز وغرق إحدى السفينتين. وقد أدى هذا الحادث إلى ردود فعل غاضبة بين الانجليز.

١٣) عقد هذا الوفاق الودي بين انجلترا وفرنسا لوضع حد للمشكلات المعلقة بينهما وتسوية ما نتج عنها من خلافات، وكان أهم ما ورد فيه اطلاق انجلترا يد فرنسا في المغرب مقابل تخلي هذه عن أطماعها في مصر والاعتراف بالنفوذ البريطاني فيها. وقد تطور هذا الوفاق فيما بعد ليصبح تحالفاً وثيقاً بين البلدين عشية قيام الحرب العالمية الأولى.

١٤) بدأت سياسة التقارب الألماني العثماني في أعقاب مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ نتيجة تخلي فرنسا وبريطانيا عن سياستهما التقليدية في حماية ممتلكات الدولة العثمانية مما أدى إلى الحد من التوجه نحو ألمانيا للتحالف معها وقد رحبت ألمانيا بهذه الخطوة لتتخذ منها وسيلة لمد نفوذها الاقتصادي على الدولة العثمانية الغنية بمواردها الأولية والتي يمكن اتخاذها سوقاً رائجة للبضائع الألمانية، لمزيد من التفاصيل. انظر:
(انيس، بدون تاريخ: ٢١٠ - ٢١٢).

١٥) عقدت اتفاقية تجارية بين ألمانيا وروسيا في تموز عام ١٩١٤، وقد أدت أحداث الثورة الداخلية الى توقف تصدير القمح إلى ألمانيا عن طريق ميناء أوديسة. مما جعل فئة كبار

التجار الروس يمارسون ضغطاً على حكومتهم بالاستعانة بالقوات الألمانية لإخماد الثورة حتى يضمنوا المحافظة على مصالحهم التجارية أنظر : (Miller, 1926: 757).

١٦) تم التوصل إلى عقد هذه المعاهدة دون علم وزارة الخارجية الروسية . وقد أعلن لامسدورف Amsdorf وزير الخارجية آنذاك معارضته لموقف القيصر الروسي وطلب منه التخلي عن هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن لكي لا تتأزم العلاقات بين روسيا وفرنسا واتخذ وت رئيس الوزراء موقفاً مشابهاً لموقف وزير خارجيته ، لمزيد من التفاصيل انظر : (Florinsky, 1947: 1286).

١٧) كان من أهم الأحزاب الثورية في روسيا الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي تأسس عام ١٨٩٨ تحت زعامة جورج بليخانوف . غير أن هذا الحزب انشق إلى قسمين عام ١٩٠٣ . أولهما بزعامة لينين وأطلق على أعضائه اسم البلاشفة . وثانيهما بزعامة بليخانوف ، وأطلق على أعضائه اسم المناشفة . وفي عام ١٩٠٠ ظهر إلى حيز الوجود الحزب الاشتراكي الثوري الذي طالب بتحقيق الاشتراكية معتمداً على قوة الفلاحين الروس .

١٨) تكوّن الحزب الديمقراطي الدستوري عام ١٩٠٣ ، وكان يضم الفئات الليبرالية من ملاك الأراضي وبعض الفئات المثقفة وعدد من الفئات الأخرى التي كانت تنتمي للطبقة الوسطى التي بدأت تخرج إلى حيز الوجود في نهاية القرن الماضي ، وكان النموذج السياسي لأعضاء هذا الحزب أنظمة الحكم الليبرالية خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . انظر : (Florinsky, 1947: 263).

١٩) سبق لروسيا وفرنسا أن عقدتا معاهدة تحالف في آب عام ١٨٩٧ في أعقاب زيارة رئيس جمهورية فرنسا فيلكس فور Felix Faure إلى روسيا غير أن الحكومة الروسية كانت حريصة لسنوات عديدة تالية أن تقيم علاقات ودية مع الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا والنمسا : (Florinsky, 1947: 1283).

٢٠) عقد الصلح في ولاية نيوها مبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية ، والغريب أن ألمانيا رغم خلافاتها الشديدة مع روسيا إلا أنها وقفت إلى جانبها في النهاية خوفاً من تصاعد الأزمة الداخلية إلى الحد الذي تطيح فيه بالحكم الملكي وتستبدله بنظام جمهوري . وهذا بالطبع ما كانت تعارضه ألمانيا على الدوام .

٢١) كانت الأوضاع الاقتصادية متدهورة في روسيا . فأرصدة البنوك أخذت تهرب إلى الخارج ، وكذلك الذهب هرب بكميات كبيرة . وأصبحت البلاد تعاني من حالة تضخم مالي عالٍ وبطالة شديدة بين العمال . وأخذ شبح الإفلاس يهدد جميع مرافق الدولة . لمزيد من التفصيل أنظر : (Fisher, 1935: 83-5) .

٢٢) صدر الميثاق في الثلاثين من أكتوبر عام ١٩٠٥ وبمقتضى هذا الميثاق أعلن القيصر عن منحه

للشعب الروسي (أ) المبادىء الأساسية للحرية المدنية وتتضمن عدم التعرض للحرية الشخصية وحرية الكلام والفكر والاجتماعات والتنظيم. (ب) انتخابات ديمقراطية. (ج) عدم إقرار القوانين بدون موافقة البرلمان.
انظر: (Vernadsky, 1929: 265-8) ولكن هذا الميثاق لم يستمر مفعوله سوى لمدة أشهر قليلة.

٢٣) عقد مؤتمر الجزيرة في اسبانيا لبحث الصراع الألماني الفرنسي حول المغرب فقد كانت الأطماع الفرنسية متركزة على احتلال المغرب خاصة بعد أن سبق واحتلت الجزائر وتونس. وقد ضمنت فرنسا انجلترا إلى جانبها بمقتضى الاتفاق الودي بينهما. أما بالنسبة لألمانيا فكانت تحاول جاهدة الحصول على مناطق نفوذها خاصة بعد أن سبقتها كل من انجلترا وفرنسا في هذا المجال بسنوات طويلة. وقد كان المغرب إحدى المناطق التي استأثرت باهتمام ألمانيا.

٢٤) بذل رئيس الحكومة الفرنسية روفييه Rouvier مجهودات كبيرة من أجل انجاز عملية القرض. وكان وزير المالية الروسي كوكوفتسوف Kokovtsov رئيس الجانب الروسي المفاوض في باريس. انظر: (Seton - Watson, 1967: 679).

٢٥) Spring-Rice to Grey, 28 April 1906, no. 156, F.O. 371/122.

٢٦) وقد أبدى أسفولسكي تخوفه من تجديد المعاهدة نظراً لأنها اتسعت لتشمل حكومة الهند. ومعنى ذلك أن جبهة القتال ستتسع أمام روسيا فيما لو استمرت حربها مع اليابان. انظر: (Abramsky, 1974: 122.).

٢٧) ولا شك أن فرنسا ساهمت بدور رئيسي من خلال بريطانيا، ثم لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مسانداً. انظر: (Kazemzadeh, 1968: 487)

٢٨) كان هؤلاء يرون بأن أفضل وسيلة للتخلص من المشكلات الداخلية هو البحث عن مغامرات عسكرية خارجية وتحقيق الانتصار فيها بأي ثمن. وأفضل المغامرات هي تلك التي تجري في مناطق ضعيفة وضمن نطاق محدد، ولكن يصحبها ضجيج عال حينما يتحقق الانتصار. وهذا هو نفس الأسلوب الذي يتبعه النظام الصهيوني.

٢٩) بوتيمكين سفينة حربية روسية تمرد بحارتها على قادتهم وأشرفوا على قيادة سفينتهم. توجهوا إلى أوديسة. غير أنهم سرعان ما غادروها وظلوا فترة قرب الشواطىء الروسية، وانضمت اليهم سفينة حربية روسية أخرى. ولكن الأسطول الروسي فرض عليهم حصاراً شديداً مما اضطرهم إلى اللجوء إلى رومانيا والاستسلام للسلطات فيها. انظر: (فيدوسوف: ٥٠١ - ٥٠٣).

٣٠) وهو تمرد اعداد كبيرة من البحارة ورفضهم الانصياع لأوامر قادتهم وقد تمكنت الحكومة

بالخداع والوعود والقوة من إخماد هذه الحركة.

٣١) اتبعت السوفياتات أسلوب تشجيع الاضرابات المتواصلة في الحياة المدنية مما أدى إلى شل النشاط الاقتصادي في معظم المدن الروسية الرئيسية. أما في الجيش فكانوا يشجعون ويقودون الانتفاضات المسلحة وينضمون إلى أفراد الشعب ويوزعون السلاح عليهم ـ أنظر: (فيدوسوف: ٥١٠ ـ ٥١٥).

٣٢) تعود جذور هذا المشروع إلى تلك الزيارة التي قام بها القيصر الألماني وليام الثاني إلى الآستانة عام ١٨٩٨ والتي أعلن فيها أنه حامي حمى المسلمين والسلطان، وقد رحبت الدولة العثمانية بالمشروع ظناً منها أنه سيؤدي إلى تنمية صناعتها وزراعتها في المناطق التي ستمر بها شبكة الخطوط الحديدية. وسيؤدي إلى مضاعفة قدرتها على تعبئة جيوشها وتسهيل حركتها للدفاع عن حدود الدولة ضد الأخطار الخارجية والثورات الداخلية. أنظر (أنيس: ٢١١).

المراجع العربية:

١ ـ أنيس، محمد. **الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤)**. بدون تاريخ.

٢ ـ فيدوسوف، يبيانوف. **تاريخ الاتحاد السوفياتي**. بدون تاريخ.

المراجع الأجنبية:

Abramsky, C. (ed.) *Essays in honour of E.H. Carr* (Russian Foreign Policy by Bery, I, J. Williams), N.Y.: 1974.

Charques. Richard. *The Twilight of Imperial Russia.* N.J.: Fair Lawn, 1958.

Dallin, D.J. *The Rise of Russia in Asia.* New Haven, 1949.

Fisher, H. H. (ed.) *Memoirs of Count Kokovtsov, Out of my Past. Stanford:* 1935

Florinsky, Michael, T. *Russia: A History and Interpretation.* Vol. II. N.Y.: 1947.

Hurewitz J.C. *Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record. 1535-1914.* Vol. I. Princeton: 1950.

Kazem-Zadeh, F. *Russia and Britain in Persia, 1864-1914.* New Haven: 1968.

Lederer, I.J. (ed.) *Russian Foreign Policy.* New Haven, 1961.

Miller, M.S. *The Economic Development of Russia,* 1905-14. London: 1926.

Pierce, R. *Russian Central Asia, 1867-1917.* Berkeley, 1960.

Petrovich, M.B. *The Emergence of Russian Panslavism.* N.Y.: 1956.

Summer B.H. *Tsardom and Imperialism in the far East and the Middle East, 1880-1914.* London: 1942.

Thaden E.C. *Conservative Nationalism in Nineteenth Century Russia.* Seattle: 1946.

Vernadsky, George *A History of Russia.* N.Y.: 1929

White, J.A. *The Diplomacy of the Russo-Japanese War.* Princeton: 1964.

Witte, S. *Vospominaniya.* Vol. 11. Berlin: 1922.

Yahhontoff, Victor, A. *Russia in the Far East.* London: 1932.